

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الرعاية الاجتماعية وشؤون المرأة والطفل

بالتعاون مع ولاية الجزيرة

الاجتماع الأول لجلسي تنمية المجتمع للعام ٢٠٠٩م

تمت شعار

العمل الاجتماعي مسئولية مشتركة

التقرير الختامي والتوصيات

ولاية الجزيرة - ود مدني

٢٨-٢٩/أبريل ٢٠٠٩م

انعقد الاجتماع الأول لمجلس تنمية المجتمع للعام ٢٠٠٩م بقاعة
ود مدني السني بحاضرة ولاية الجزيرة خلال الفترة (٢٨-
٢٩)/أبريل ٢٠٠٩م شارك في أعمال الاجتماع أعضاء المجلس بما
فيهم ثلاثة عشر وزيراً للشئون الاجتماعية بالولايات الشمالية ولم
يتمكن من الحضور وزراء الشئون الاجتماعية بولايات كسلا
وجنوب كردفان بجانب الولايات الجنوبية العشرة.

شرف الجلسة الافتتاحية وخاطبها كل من الفريق ركن عبد
الرحمن سر الختم - والي ولاية الجزيرة - مرحباً بالحضور
ومعبراً عن فائق سروره وحكومته وشعب الولاية باستضافة المجلس
محيياً جهود العمل الاجتماعي المبذولة على المستويين الاتحادي
والولائي، مما انعكس إيجاباً على الأمن والسلم الاجتماعي بالسودان
مشيداً بجهد المجتمع السوداني الذي يعظم من قيم التكافل والتعاقد
والتسابق لعمل الخير.

ثم خاطبها الفريق ركن مهندس عبد الرحمن سعيد وزير الحكم
الاتحادي مشيداً بنهج وزارة الرعاية الاجتماعية وشئون المرأة
والطفل التنسيقي المنتظم ونشاطها المتواصل الذي يتمحور حول
الإنسان تنميةً ورفاهاً منادياً بأعمال آليات الإنذار المبكر ودرء
الأزمات والإبداع الذي يستوحي قيم ديننا ومجتمعنا في التراحم
والإيثار والإنفاق في سبيل الله وحسن إدارة المتاح من الموارد
بالتركيز على الإنتاج بدلاً عن الإغاثة والتدريب ورفع القدرات في
مجالات الحرف والصناعات اليدوية وإدارة مشروعات التمويل
الصغير و تكامل الجهدان الاتحادي والولائي لاستكمال نهضة الأمة
ورقيها.

تحدثت الأستاذة سامية أحمد محمد وزير الرعاية الاجتماعية وشئون المرأة والطفل شاكرا ولاية الجزيرة استضافتها الكريمة لأعمال هذا الاجتماع التنسيق الهام بين المركز والولايات في الشأن الاجتماعي تلبية لما ورد في الدستور الانتقالي ٢٠٠٥م والوقوف على مسارات العمل الاجتماعي ومجالاته وفق السياسات الكلية المعلنة من الدولة والمشروعات الرائدة التي تتبناها الدولة (النهضة الزراعية - المأوى - التمويل الصغير) والتي تصب في تماسك النسيج الاجتماعي لتثبيت أركان الوحدة والصمود أمام التحديات مع اتخاذ الحوار منهجاً لإحراز التقدم في مجالات العمل الاجتماعي خاصة وأننا نسعى في أن تكون السياسات الاقتصادية مناصرة للسياسات الاجتماعية.

كما تحدث د. الفاتح حشاش وزير الشئون الاجتماعية بولاية الجزيرة معبراً عن فائق سعادته بانعقاد هذا الاجتماع بولاية الجزيرة وبهذا الحضور الأنيق والشفيف تحت شعار "العمل الاجتماعي مسئولية مشتركة" مؤكداً على تواصل العلاقات الرأسية بين الوزارة ومؤسساتها والعلاقات البينية بين الوزارات الولائية بما تمكن من تبادل التجارب الرائدة.

وفي جلسة العمل الأولى أجاز الاجتماع جدول أعماله الذي تضمن ثلاثة جلسات عمل خلاف جلستي الافتتاح والختام ناقش من خلالها الأوراق الآتية:

أولاً: ورقة حول مؤشرات التنمية الاجتماعية بولاية الجزيرة:

استعرض الورقة د. الفاتح حشاش وزير الشئون الاجتماعية بولاية الجزيرة والتي أشارت إلى عدد سكان ولاية الجزيرة البالغة "٤,١٢٩,٠٠٠" نسمة منها "٢,٠٤٢,٥٢٢" ذكوراً "٢,٠٨٦,٤٤٨"

إنثاً موزعين على محليات الولاية السبعة كما تناولت المؤشرات محاور التعليم والصحة والمياه والغذاء والشباب والرياضة والدعوة ، وقد أشارت المؤشرات إلى أنه رغم الجهد المكثف في نشر التعليم بالولاية خاصة في مرحلة الأساس إلا أن هنالك "٣٠%" خارج نطاق الاستيعاب وأن هنالك معلم لكل "٢٨" طالب و"١٢" معلم لكل مدرسة، كما بلغ عدد المدارس الثانوية "٤٥٠" مدرسة تستوعب "١٠٧،٥٢٢" طالب وطالبة يعمل بها "٧،٦٤٦" معلماً. أما عن التعليم قبل المدرسي متوسط الاستيعاب للرياض "٢٠" طفلاً للروضة ولكل "٤٧" طفلاً يقابلهم معلم واحد.

أما المحور الصحي فيشير إلى عدد المستشفيات والمراكز "٣١٧" تضم "٣٣١١" سريراً بواقع سرير لكل "١١٠٠" مواطن. ويشير محور المياه إلى تغطية "٩٦%" بالمياه الصحية من مصادرها البالغة "٢٥٥٢" مصدر ويخدم المصدر "٦١٣" فرداً. أما محور الأمن الغذائي أشار المؤشر إلى أن ليس هنالك مشكلة في الحبوب وأن هنالك فجوة في اللحوم الحمراء والبيضاء في الإنتاج والاستهلاك داخل الولاية.

أما في شأن الدعوة فعدد المساجد بالولاية يبلغ "٢٨٩٠" مسجداً وعدد الخلاوى "٣٦٩" بجانب "١٥٠" دور مؤمنات و"٦١" مجمع إسلامي كما أن هنالك "١٩٣" زاوية و"٩" كنائس.

القرار:

أشاد الاجتماع بالتقرير لعلميته واعتبار المؤشرات نواة لعمل تنمية حقيقية مع تعميمه على الولايات للاستفادة منه.

ثانياً: ورقة تكامل الأدوار بين الدولة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني:

استعرضتها الأستاذة سامية أحمد محمد وزييرة الرعاية الاجتماعية وشئون المرأة والطفل مشيرة إلى أهمية تكامل الأدوار خاصة وأن المجتمعات بأكملها متقدمة أو نامية لم تعد قادرة على سد كل احتياجات المجتمع مما يستدعي التفكير والتعاون لكيفية تكامل جهود القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني لتوفير احتياجاته الضرورية بما يحقق تعاون متوازن في كافة القطاعات وحتى يصبح العطاء من أجل التنمية جزءاً لا يتجزأ من أنشطة شركات ومؤسسات القطاع الخاص ويستوجب ذلك تحديد مفهوم الشراكة ووضع استراتيجية محددة الأهداف والسياسات وتسيير وفق خطة واضحة المعالم مع تحديد الأدوار وتقاسم المسؤوليات والاتفاق على صيغ ائتمان اجتماعي على المستوى الاتحادي ومثيل له في الولايات ويمكن الاستفادة من التجارب الإقليمية والعالمية في هذا المجال وسيتم هذا العمل الإنساني بالتراضي بين الشركاء وفق منظومة تكامل الأدوار.

ومن خلال النقاش أوصى الاجتماع بالآتي:

- (١) التأكيد على تأسيس آليات تنسيق العمل الطوعي ومتابعته.
- (٢) الاتفاق على توجيه المساهمات والتبرعات وفق أولويات يتفق عليها جميع الأطراف في مجال الاهتمامات (الصحة، التعليم، المأوى... الخ).
- (٣) أهمية تركيز الشراكة مع مؤسسات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني من أجل التنمية بتطوير وتوعية المجتمع واستنهاض القيم.

٤) التأكيد على وجوب قومية الصناديق الاجتماعية وحمايتها من التقسيم والتفتيت باعتبارها أكبر مؤسسة للحماية الاجتماعية.

القرار:

- العمل على تبني الدولة منهج تكامل الأدوار بين الدولة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني وأن يستمر الحوار بين الأطراف وطرح ذلك في ورش عمل للاتفاق على الآلية التي ستنفذ بها الشراكة.

ثالثاً: ورقة المأوى من منظور اجتماعي:

قدمها د. غلام الدين عثمان آدم - مدير عام الصندوق القومي للإسكان والتعمير - والذي استهلها بتطور مشكلة المأوى في السودان مشيراً إلى السياسات الاستعمارية التي ركزت على تطوير المدن دون الريف الأمر الذي تسبب في تقوية عوامل الهجرة من الريف إلى المدن وبالرغم من الدعم السياسي الذي توفر للاستراتيجية القومية الشاملة ومشاريع معالجة السكن العشوائي وتنظيم القرى وتنفيذ مشاريع الخطط الإسكانية عن طريق نظام الموقع والخدمات الذي أدى إلى السيطرة على ظاهرة السكن العشوائي وتخفيف حدة المشكلة الإسكانية إلا أن مشكلة التمويل وارتفاع أسعار مواد البناء حد من استكمال الجهد. مستعرضاً مشروع توفير سكن اقتصادي لمختلف شرائح المواطنين خاصة الشرائح الضعيفة مبيناً هدفه لخلق بيئة عمرانية حضارية تحقق الكفاية ثم الرفاه لكافة أهل السودان خصائص المشروع السياسات الاقتصادية المناسبة عبر إنشاء صندوق للإسكان وسياسات الاستثمار التي تشجع صناعة مواد البناء محلياً وقيام شركات للمساهمة العامة وتشجيع الاستثمارات العقارية.

أما في محور السياسات المتعلقة بالتجارة الخارجية ركز فيها على حماية صناعة مواد البناء المحلية واقترح مشروع محافظة البنوك للسكن الاقتصادي وفي ختام الورقة أمّن على الاستفادة من تجارب الدول الأخرى المتقدمة في المجال.
من خلال المداولة برزت التوصيات الآتية:

- ١) أهمية الاتفاق على تطوير المأوى في السودان بالتأكيد على دور الحكومات في مستوياتها المختلفة بالقيام بتطوير المدن وتوفير الخدمات الأساسية مثل الصرف الصحي، المياه النقية ... الخ.
 - ٢) تشجيع القطاع الخاص والشركات العاملة في صناعة البناء والتشييد لتوفير مدخلات البناء وتطوير المأوى.
 - ٣) تشجيع المؤسسات البحثية والعلماء لتطوير مواد البناء حسب طبيعة الولايات والاستفادة من المواد الخام فيها.
 - ٤) حث وتشجيع البنوك والمؤسسات للعمل في مشروعات تمويل البناء.
 - ٥) التأكيد على أهمية دور الإعلام في نشر ثقافة وتطوير وتحسين المأوى في السودان.
- القرار:

- التأكيد على إنفاذ التوصيات كحزمة متكاملة.

رابعاً: ورقة السيادة على الغذاء والفقر والزراعة في السودان:

استعرضت الأستاذة/ م. محاسن عبد الله عبد الكريم خبير التنمية ورقة اشتملت على تطوير وتحديث القطاع التقليدي وضمان الحصول على الغذاء والذي يعني الاعتماد الكلي والمحلي على إنتاج وتصنيع الغذاء خاصة السلع الرئيسية، الحبوب والسكر والزيوت، ثم تطرقت للأمن الغذائي خاصة في مناطق عدم الاستقرار والجهود

المبدولة لتعزيز أمن الغذاء وكيف أن عام ٢٠٠٨م هو عام الأساس للبرنامج التنفيذي للنهضة الزراعية وله تسعة برامج ومشروعات إنتاجية وتم تنفيذه بنسبة ٨٩%، أما عن برنامج حصاد المياه حيث تم إنفاذ "١٢٧" حفيراً وجاري العمل في "٩١" حفير كما نفذت العديد من السدود وسيوفر المشروع "٣٧" مليون متر مكعب بميزانية قدرها "١٢٠" مليون جنيه كما تضمنت الورقة عدد من السياسات (تمويلية وتسويقية واقتصادية وقطاعية) وهناك تجارب ودروس مستفادة في المصارف وديوان الزكاة في القرية مركز الخدمات ثم حددت الورقة دور وزارات الشؤون الاجتماعية بالولايات و حددت معالم الطريق للمستقبل.

التوصيات:

(١) إعطاء أولوية لمكافحة الفقر عبر المشروعات الإنتاجية خاصة الزراعية بالطرق العلمية وأنواع الري المتطور والانتقال من الدعم المباشر للفقراء إلى تمليك وسائل الإنتاج في مجال عمل الزكاة.

(٢) تأكيد الاهتمام بالتنمية الريفية المستدامة المتكاملة من خلال نوعية وبناء قدرات المنتج الصغير وتأهيله لإدارة شئونهم من حيث المدخلات (تقاوى محسنة - أسمدة - آليات - تقانات حديثة).

(٣) تتبنى وزارات الشؤون الاجتماعية بالولايات بالتنسيق والمشاركة مع الوزارات والمؤسسات ومنظمات المجتمع المدني في التوعية بفوائد جمعيات وروابط وتنظيمات المنتجين وأهميتها للاستفادة من السياسات والبرامج المطروحة من الدولة.

(٤) التعريف والتبشير بفائدة تبني نظم الإنتاج الحديثة من إرشاد ونقل تقانة ونظم الري الحديثة والتكميلية وأهمية ذلك في رفع الإنتاجية

وخفض تكلفة الإنتاج وبالتالي رفع مستوى الدخل والمعيشة والحد من الفقر.

(٥) تكوين جمعيات تعاونية زراعية نسوية في الولايات وتمويلها من قبل التمويل الصغير والزكاة.

(٦) تنفيذ برنامج القرية مركزاً للمعرفة والخدمة والتمويل الزراعي في كل ولاية حسب طبيعتها من خلال الخدمة أو مراكز نقل التقنية والإرشاد أو التمويل عبر انتشار التمويل الأصغر والصغير حتى مستوى القرية بضمانات غير تقليدية.

(٧) أهمية الترابط الأمامي والخلفي بين الزراعة والصناعة من حيث توفير الآليات ومستلزمات الزراعة من أسمدة ومبيدات ومن حيث الصناعات التحويلية خاصة الغذائية لما تمثله من دور هام في السيادة على الغذاء.

(٨) الاهتمام بالقطاع التقليدي وحصاد المياه.

القرار:

- العمل على اعتماد التوصيات أعلاه مع اتخاذ كافة التدابير التي تؤمن على سيادة السودان على الغذاء.

خامساً: ورقة إضاءات حول العمل الطوعي:

استعرضها الأستاذ عبد المنعم عوض - إدارة التعاون الخارجي بالوزارة والتي اشتملت على واقع العمل الإنساني الحالي وملامح من أداء العمل الإنساني من خلال المؤشرات الإنسانية في دارفور ٢٠٠٨م.

كما أشار إلى ضعف انعدام الشراكة بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني أدى إلى هيمنة المنظمات في سوق عمليات ومساعدات طارئة وأثارت الورقة إلى عدم وجود معلومات في

الوضع الإنساني المائل في الميدان خاصة في دارفور، كما أكدت الورقة على تحسين المؤشرات الصحية والأحوال الأمنية، وترى الورقة ضرورة مراجعة منح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصناديق الأمم المتحدة للتنفيذ المباشر والعودة للأصل في التنفيذ وضرورة الإدارة الوطنية لكل مشروعات المعونة التمويلية والإنسانية، كما لا بد أن تكون هناك سيادة وطنية على المعلومات خاصة وأن المنظمات تعمل على تضخيم حجم المشاكل لاستقطاب معونة أكثر، كما تشير البيانات المتوفرة إلى أن السودان قادر على إنتاج أغذيته الرئيسية وتحقيق فائض قابل للتصدير وضرورة تعزيز كفاءة المنظمات الوطنية وإحكام التنسيق بينها مع التأكيد على تشجيع الجهد الذي بدأ في العودة الطوعية بحسبان الوضع الطبيعي.

التوصيات:

- ١) التأكيد على إنفاذ قرار سودنة العمل الطوعي، وتبني الولايات لوضع خطة تفصيلية بآجال زمنية محددة لضمان إنفاذ قرار الرئيس بميقاته مع تحديد آليات التنفيذ بالتنسيق مع وزارة الشؤون الإنسانية.
- ٢) التأكيد على أهمية التنسيق مع المفوضيات ووزارات الشؤون الاجتماعية والجهات ذات الصلة (التعاون الدولي، الخارجية، الشؤون الإنسانية) لمتابعة وتقييم عمل المنظمات.
- ٣) العمل على تسريع الخطى في إعادة الأمن والاستقرار والسلام للتمكين من العودة الطوعية في ولايات دارفور.
- ٤) انتخاب منظمات وطنية متخصصة وبناء قدراتها.
- ٥) العمل على وضع منهج لمتابعة أداء المنظمات وتقييم أدائها.

٦) تفعيل القانون الذي ينظم العمل الطوعي ومراجعة اللوائح المنظمة لتقوية عمل المنظمات.

القرار:

- العمل على إنفاذ التوصيات والتأكيد على أهمية مسئولية وزارات الشؤون الاجتماعية بالولايات في تنظيم العمل الإنساني عبر مفاوضاته.

سادساً: البرامج المصاحبة:

- نظمت ولاية الجزيرة العديد من البرامج المصاحبة الثقافية والاجتماعية ففي اليوم الأول الثلاثاء ٢٨/أبريل ٢٠٠٩م وبعد نهاية الجلسة الثالثة وفي الساعة الثامنة والنصف مساءً بنادي الجزيرة دعوة عشاء من والي ولاية الجزيرة مصحوبة بليلة ثقافية اجتماعية بنادي الجزيرة.

- في اليوم الثاني الأربعاء ٢٩/أبريل ٢٠٠٩م وقبل بداية الجلسة الختامية تمت زيارة مشروع السكن المنتج بالولاية والذي يهدف إلى توفير سكن متكامل روعي فيه توفر كافة الخدمات والمرافق لسد احتياجات المواطنين بمتطلباتهم الحياتية لقطاعات محذودى الدخل والطبقة الوسطى وهو أحد أفكار الشيخ سعيد بن حمد آل لوتا - إماراتي الجنسية - حيث يحتوي النموذج على عدد مناسب من الغرف ومساحة لاستقبال الزوار ومطبخ ومنافع ومساحة أمامية (حوش) وملحق مع كل منزل مزرعة مساحتها ثلاثة فدان مخصص منها جزء لتربية الدواجن وأخرى لتربية الحيوان بتكلفة نموذجية قدرها ثمانون ألف جنيه تسترد على أقساط لفترة "١٢" سنة.

- أعقب ذلك توقيع اتفاق تعاون بين وزارة الرعاية الاجتماعية وشؤون المرأة والطفل وجامعة الجزيرة بحضور أعضاء المجلس

- وحكومة الولاية ومدير الجامعة وقيادتها ووقع نيابة عن الوزارة د. سامي عبد الدائم - وزير الدولة بالوزارة - ونيابة عن الجامعة بروفيسور إسماعيل حسن حسين.
- عقد المجلس جلسته الختامية أجاز فيها التقرير الختامي والتوصيات بعد إجراء بعض التعديلات الطفيفة عليه.
- شرف الجلسة وخطبها والي ولاية الجزيرة معرباً عن ارتياحه بما ورد في التقرير والتوصيات مشيداً بجهد الوزارة لخلق هذا المناخ التنسيقي بين الوزارة الاتحادية والوزارات الولائية المعنية بالعمل الاجتماعي معدداً فوائده المتمثلة في خلق بيئة صالحة لتوحيد الفكر في القضايا الاجتماعية والرؤى للوحدة الوطنية الفكرية حول قضايا المجتمع، بجانب ما تحقّقه من تناعم وتناسق وانسجام لتطوير العمل الاجتماعي وهذا ما ترمي إليه وزارة الرعاية الاجتماعية وشئون المرأة الطفل فلها منّا كل الشكر والتقدير على جهودها الكبيرة لانتظام واستمرارية اجتماعات المجلس. وفي ختام كلمته عبر عن تكرار سعادته بهذا العمل التنسيقي المتميز متمنياً بأن يتمكن وزراء الشئون الاجتماعية بالولايات الجنوبية للانضمام إلى هذا الجسم الفريد حتى يكتمل العقد ويستفيدوا من تجارب ومبادرات اخوتهم بما يمكن من رفع الحاجة والمعاناة من المجتمع هناك وموجهاً وزير الشئون الاجتماعية بالجزيرة بعرض مخرجات هذا الاجتماع على حكومة الولاية في أول اجتماع لها حتى تضطلع كل وزارة بوضع ما يليها من التوصيات وخططها.
- كما خاطبت الجلسة الأستاذة/ سامية أحمد محمد - وزير الرعاية الاجتماعية وشئون المرأة والطفل - شاكرة ومقدرة جهود الولاية ومثمّنة جهود الأخوة ووزراء الشئون الاجتماعية بالولايات وحرصهم على الحضور والمشاركة مناشدة إياهم بتداول التقرير والتوصيات عبر ورش عمل لوضعها في مصفوفة عمل أو برامج

يسهل إنفاذها، ساردةً مسارات عمل المجلس خلال رحلته منذ إنشائه مذكورة بالموضوعات التي طرحت خلال اجتماعاته، مؤكدة حرصها على استمرارية ونجاح أعمال مجلس تنمية المجتمع باعتباره أحد الآليات التنسيقية الهامة بين المركز والولايات والولايات فيما بينها لتكامل الأدوار ووحدة الفهم وتقوية الأفكار بالمسؤولية الاجتماعية.

- كما خاطبها ممثل الولايات الأستاذ/ غازي الصادق - وزير الشؤون الاجتماعية بولاية النيل الأبيض - معرباً نيابة عن الوزراء المعنيين بالعمل الاجتماعي بالولايات عن شكره وتقديره لولاية الجزيرة على حسن الاستضافة والاستقبال والترتيب المميز لأعمال المجلس، كما عبر عن إصرارهم وتأكيدهم على الشكر والتقدير لوزيرة الرعاية الاجتماعية وشؤون المرأة والطفل وقيادات العمل بها على جهودهم وحرصهم على انعقاد مجلس التنمية في موعده تحت إشرافها المباشر ورئاسة جلساته ومتابعة إنفاذ توصياته وقراراته مما جعله في مرتبة الآلية التنسيقية الفريدة المشهود لها، مؤملاً أن تحذو باقي الوزارات الاتحادية هذا المنحى.

- وفي ختام الجلسة تقدم الأستاذ/ إسماعيل حسين هاشم - وزير الشؤون الاجتماعية بولاية شمال دارفور - برغبة الولاية في استضافة اجتماع مجلس تنمية المجتمع القادم (نوفمبر ٢٠٠٩م) بحاضرة الولاية (الفاشر) حيث رحب المجلس بطلب الولاية وتضمنه قرار في مضابط اجتماع المجلس (بأن ينعقد اجتماع مجلس تنمية المجتمع القادم بحاضرة ولاية شمال دارفور (الفاشر)).

- وفي ختام أعمال المجلس أمّن الأعضاء على قومية صناديق الضمان الاجتماعي والإشادة بدورها في التطور المائل لمسألة الضمان الاجتماعي، ومناشدة الأستاذ د. سليمان عبد الرحمن سليمان مباشرة مهامه كمدير عام للصندوق القومي للتأمين الصحي

والتأكيد على الأستاذة الوزيرة بتولي أمر متابعة عودته مع جهات الاختصاص.

- كما ثمن المجلس جهود ودور ديوان الزكاة في مشروعات التنمية ومكافحة الفقر مؤملاً أن يستحدث الديوان مزيد من المشروعات التي تساهم في تمويل وتطوير الصناعات الصغيرة.